

«الديموقراطية الإسلامية»: هل هي ديموقراطية أم هي إسلامية؟

الحياة: الجمعة، 19 مارس 2010

إبراهيم غرايبة *

في موجة الديموقراطية التي هبت على العالم في أواخر الثمانينات شغل الفكر الإسلامي الحركي والعام بالمسألة، وظهرت دراسات وكتب كثيرة مهمة بدأت تنتقل بسرعة من أن الشورى معلمة للسلطان إلى أنها ملزمة له، لتصل إلى استيعاب واسع وتطبيقي للديموقراطية والحريات ومشاركة المرأة وغير المسلمين في المناصب والحياة السياسية والعام، ومن أمثلة تلك الكتب والدراسات، كتاب راشد الغنوشي «الحريات العامة في الدولة الإسلامية، ورحيل غرايبة: الحريات والحقوق السياسية في الشريعة الإسلامية، وحسن الترابي: السياسة والحكم بين الأصول وسنن الواقع، بل وقد تطور الفكر الإسلامي ليرى الديموقراطية والانتخاب تكليفاً شرعياً واجباً، كما في الدراسة الضافية التي أصدرها المعهد العالمي للفكر الإسلامي للباحثة أماني صالح بعنوان «الشرعية، بين فقه الخلافة وواقعها»

واستهوت فكرة «الديموقراطية الإسلامية»، بالمعنى الذي يرددها إلى الإسلام ليجعلها فكرة إسلامية وأن مخالفتها تمثل مخالفة للإسلام، حماس مفكرين ونشطاء من غير الإسلاميين، هذا بالإضافة بالطبع لقطاع واسع من النشطاء الإسلاميين، وحاول بعضهم من المستوطنين في الغرب ترويج المشروع بدعم أميركي وغربي، وأقيمت ندوات ومؤتمرات كثيرة في فنادق بانخة في أنحاء واسعة من العالم الإسلامي تسوق مقولة التوفيق بين الإسلام والديموقراطية، ولكنها في طابعها الاحتفالي جاءت شبيهة بالحملات الإعلامية والإعلانية وأسلوب العلاقات العامة التي دأبت الشركات ومنظمات المجتمع المدني في السنوات الأخيرة على اتباعها فضل التمويل الغربي الفج والكريم لدعم حقوق الإنسان وتمكين المرأة وتعزيز الديموقراطية.

وبرغم أن الفكر الإسلامي السياسي يحتمل مقولة «الديموقراطية الإسلامية» وبرغم ما في الفكرة من إغراء وتشجيع للمتحمسين للتحديث والإصلاح من منطلق إسلامي أو غير إسلامي فإن لها أيضاً مخاوف ومحاذير كثيرة تجعل مرجحاً ومفضلاً النظر إلى الإسلام باعتباره يمثل قيمة ومرجعية عليا للقيم الكبرى الأساسية في الحكم والحياة «العدل والحرية والمصالح»، وفي الوقت نفسه التمييز بين الإسلام/ النص الديني/ «القرآن» وبين التراث الإسلامي أو الخطاب الإسلامي أو الشريعة الإسلامية التي تتضمن الفهم والممارسة العامة والتأصيل والتفصيل لتطبيق الإسلام على مدى القرون، بما يعني ذلك من خطأ وصواب، وتقدم وتخلف، وإبداع وقصور، وفي الوقت نفسه اعتبار اختلاف الزمان والمكان، وتطور اللغة والفهم والنظرة العامة نحو القضايا والمسائل، وما يتعلق بذلك من تطور واختلاف في تطبيق الشريعة وفهمها.

هذا التمييز ضروري جداً لدفع اللبس بين الثابت والمتحول، فخطورة ما يسمى الديموقراطية الإسلامية أنها توصل باعتبارها الإسلام، ثم تتغير الأحوال والاحتياجات، فيصبح ما اعتبرناه إسلاماً بحاجة إلى مراجعة، وهو أمر جيد لولا اللبس والتبسيط، وتقديم الأفكار والمقولات على أنها من عند الله «وما هو من عند الله»، ولا بد من الارتقاء بفهم الناس، والعمل على تقديم الفكر الإسلامي بعيداً من التبسيط والمباشرة والترغيب والترهيب، ولكن على أساس أنه فكر سياسي يحتاج المسلم إلى عملية جهد فكري معقد لأجل فهمه وتطبيقه، فمع تطور العلوم والثقافة والتخصصات يجب أن يتطور التدين نفسه أيضاً ولا يظل عملية مبسطة.

والحكم والسياسة عملية ديناميكية متواصلة النمو والتغيير، والناس بينون أفكارهم ومعتقداتهم على نحو متواصل، وهم في ذلك يغيرون ويصحون، وهنا تكون صعوبة الأمر بالنسبة للمشتغلين بالفكر الإسلامي، فهم بحاجة لتقديم اجتهادات وفتاوى متغيرة في بيئة تعودت على النظر إلى الفتوى بأنها ثابتة.

المسألة الأساسية أن التدين ومحاولات تطبيق الإسلام لم تعد، وربما لم تكن، مجرد اشتقاق قواعد وفتاوى ومبادئ وأفكار لأجل تطبيقها والالتزام بها على أنها تعاليم الإسلام، ولكنها عملية استيعاب شاقة ومعقدة للأفكار والنصوص والأفهام والتجارب، ليست منزلة من السماء، وإن كانت تؤمن بالسماء مصدرراً للحياة الأفضل والسعادة.

نعلم أن بيعة سقيفة بني ساعدة أسست لتقليد ومنهج في اختيار الحاكم بعد وفاة الرسول، ولكن يجب النظر إليها باعتبارها تجارب إنسانية متأثرة ومتفاعلة بالبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها، ففي تجربة الخلفاء الراشدين كان نموذج المدينة والأرستقراطية، النموذج الذي أنشأ حالة من الديموقراطية والرضا والاستقرار، ولكنه نموذج لم يكن قادراً على الصمود في مرحلة الدولة المتسعة ومتعددة الأفكار والنخب والأرستقراطيات والتجارب والخلفيات، وكان نموذجاً يصلح لمجتمع متجانس ومتناسك ينظر إلى المدينة على

أنها المركز الذي يُقتدى به، وإلى الصحابة وقريش على أنهم نخب المجتمع وقادته، ولكن المجتمعات الجديدة الناشئة بعد الفتوح في تعددها وتجاربها وثقافتها لم تكن ترى الأمور كما يراها العرب في الجزيرة العربية.

وبفعل تلك التطورات انتهت حقبة الخلافة الراشدة، ودخل نظام الخلافة حقبة جديدة بدأت بعملية جديدة لإعادة بناء الخلافة وتأسيسها على أسس مغايرة، وتحول بمجيء معاوية مفهوم الحكم من الخلافة إلى الملك، وتعددت المصادر المرجعية للحكم.

كانت الدولة الأموية استجابة واقعية ضمن الخبرة والتجارب المتاحة لتشكيل إدارة جديدة للدولة المتسعة والمجتمعات الكثيرة المتنوعة تستوعب تجربة الدولة البيزنطية، من تشكيل الجيوش من المقاتلين والجنود المحترفين الذين يتلقون رواتب منتظمة ويعملون ضمن إدارات ودواوين معقدة للتدريب والإمداد والتمويل والتنظيم، وتنظيم المؤسسات والتوثيق على أساس من القانون والدولة وليس على أساس الثقة ومعرفة الناس ببعضها.

والواقع أن الديموقراطية تجربة إنسانية حديثة، وإن كان أصحابها يجدون لها جذوراً وأدلة في النصوص والتراث الإسلامي.

الشورى في القرآن الكريم قاعدة أساسية في الحكم والحياة، ولكن مقتضاها الأساسي بتقديري هو أنسنة الحكم والإدارة والحياة وليس تدينها، ولذلك فإن البحث في وجوب الشورى وإلزاميتها وعدم إلزاميتها هو من استحضر ما لا يلزم، لأن القول بوجوب الشورى والنزاهة على الأغلبية على سبيل المثال وإن كان موقفاً منسجماً مع الديموقراطية يتضمن فكرة أخرى خطيرة، وهي مصدر ضرورة وإلزام الأغلبية، هل هو الالتزام الديني، أم هو تحقيق المصالح والمقاصد العامة والمجتمعية وتطوير آليات وأدوات العمل والإدارة ومراجعتها، وفرق كبير بين الحالتين، وإن كانتا تنشئان آلية سياسية ترجع إلى الأغلبية.

ففي الحالة الأولى (الدينية) سيتعطل النظام الاجتماعي والثقافي المنشئ لآليات العمل والموارد والحكم والسياسية، وسيدور البحث دائماً حول البحث عن المخارج والأدلة الشرعية واستنطاق النصوص بحثاً عن موقف ربما يكون معداً مسبقاً أو بحثاً عن الحقيقة أو محاولة للانسجام مع التقدم الإنساني المحيط ومحاولة مواكبته، وهذا لا ينشئ تقدماً وإبداعاً في الحياة، ولا ينشئ أيضاً حيوية في النظام الاجتماعي والاقتصادي، ويجعله أسير نصوص وأفهام وأهداف غير متصلة بالحياة نفسها ولكن بما بعد الحياة!

الأصل الإنساني في فكرة الشورى والديموقراطية هو العجز عن معرفة الصواب، ولأننا لا نعرف الصواب فإننا نتشاور ونلجأ إلى رأي الأغلبية، أي أن هذا النظام ينشئ بذاته مجموعة من الديناميكيات والعقود التي يجب أن تعمل تلقائياً، أولها أننا لا نعرف الصواب، ولكننا اخترنا رأي الأغلبية مظنة اقترابه من الصواب أكثر من غيره، وهذا يعني ضرورة البحث المتواصل عن الصواب، وضرورة احترام الآراء الأخرى المخالفة للأغلبية والسماح لها بالعمل والتعبير، فربما تتحول لتكون هي رأي الأغلبية وموقفهم.

هذا الفرق الكبير بين الشك واليقين ليس سهلاً، وهو جوهرى ويغير كل شيء تقريباً.

* كاتب أردني